الفعاليات الوطنية تبـــ

سياسيون:
القضاة.. هم الحل

■ يرى أكاديميون وسياسيون في تشكيل اللجنة العليا للانتخابات من القضاة أنه المخرج الوحيد والحل الأمثل لجميع اطراف العملية السياسية كون القضاء يتمتع بالحيادية والاستقلال وهو ما سيضمن للعملية الانتخابية نزاهتها.

د. الأصبحي: لا مبرر يستدعي التراجع عن إجراء الانتخابات

الأصبحي

عقبات

الآنسي

د. الآنسي: القضاء سيحقق النزاهة والحيادية

د. عقبات: الوضع الطبيعي أن تذهب المعارضة إلى الانتخابات لا رفضها

على الصعيد السياسي يشير الدكتور مجيب الآنسي نائب رئيس الدائرة السياسية للمؤتمر الشعبي العام باستغراب إلى موقف اللقاء المشترك الرافض لإقرار التعديلات الخاصة بالانتخابات في البرلمان..

وقال: تشكيل اللجنة العليا للانتخابات من القضاة كان أحد المطالب الرئيسية للمشترك في اتفاق ١٨ يوليو ٢٠٠٦م وبعد الانتخابات الرئاسية انقلبت على هذا المطلب.

وفيما أوضح أن تشكيل اللجنة من القضاة سيحقق للانتخابات حياديتها ويضمن نزاهتها.. أكد مطالبته بسرعة القيام بالإجراءات الدستورية والقانونية لإجراء الانتخابات البرلمانية في الموعد الدستوري.

وعن موقف المؤتمر الشعبي العام قال الآنسي: باعتباره صاحب الأغلبية يجب أن يتحمل مسؤوليته الوطنية ويكون عند مستوى الثقة التي منحه إياها جماهير الناخبين ويسير بكل ثبات في إجراء الاستحقاق الدستوري البرلماني في موعده المحدد.

خطأ جسيم

وإذ يشدد من جهته الدكتور أحمد الأصبحي عضو مجلس الشورى على وجوب إجراء الانتخابات البرلمانية القادمة في موعدها المتفق عليه دستورياً.

يذهب في الوقت ذاته إلى توضيح أنه إذا لم يتم ذلك فإن الأحزاب والتنظيمات السياسية ستكون مسخرة أمام الشعب وأمام من يراقب العملية الديمقراطية في بلادنا وكل من ينظر إلى اليمن من الخارج.

وفي حين يلفت الدكتور الأصبحي إلى تجارب مشابهة مرت في المنطقة استطاعت النجاح رغم وجود بعض التحفظات من قبل بعض القوى الحزبية فإنه لايرى مبرراً لمثل هكذا تحفظ طالما تم إجازة الموعد الدستوري وتجاوزه على أساس مطلب «المشترك» بضرورة التأجيل ريثما تستكمل الإجراءات المطلوبة للانتخابات.

وقال: لايوجد أي مبرر أو مصوغ يستدعي تأجيل الانتخابات وإذا كانت لجنة الانتخابات وتشكيلها هي العثرة فإعلان فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية تشكيلها من القضاة سيكون هو المخرج والحل.

وأضاف: من كان واثقاً من نفسه وقدراته على خوض الانتخابات فسوف يسير فيها ومن لم يكن غير واثق فإنه سوف يحاول إعاقة العملية الانتخابية بأتفه الأشياء وأدنى الأساليب.

المشترك يتخبط

أكثر ما يبعث على الاستغراب وفقاً للدكتور أحمد عقبات- استاذ الإعلام بكلية الإعلام بجامعة صنعاء- هو موقف أحزاب المشترك من الانتخابات، هذه الأحزاب يفترض أنها هي التي يجب أن تسعى جاهدة لخوض الانتخابات في موعدها لأنها المستفيدة من التعبير عن ذاتها ودفع ممثليها إلى البرلمان.

وقال: إن معارضة أحزاب المشترك لتشكيل اللجنة العليا للانتخابات وعدم تسمية ممثليهم فيها قد أدى إلى تأجيل الانتخابات في المراحل الأولى ولذلك فإن تشكيل اللجنة من القضاة سيقنع الجميع بحياديتها وتمثيلها لكل الناس سواءً الحزبيين أو المستقلين كجهة يناط بها الاشراف على مراحل سير الانتخابات بشفافية وديمقراطية..□

■ تتواصل أفراح شعبنا بعد نجاح خليجي عشرين.. وهاهم فرسان المؤتمر الشعبي العام يرسمون للوطن لوحة فرح جديدة ويعيدون الابتسامة لأبناء الشعب بعد أن ظلت أحزاب المشترك تسرق أفراح الشعب وتدمر منجزاته وتعيق التنمية وتعبث بالأمن والاستقرار..
وباسم الحوار ظلت ميليشيات المشترك تسفك الدماء.. وباسم الحوار قام قطاع الطرق بممارسة أشد أنواع الفساد.. و.. والخ.. ولم تتورع أحزاب المشترك من ممارسة الضغط

قيادات في أحـــــ

رفض المشترك لقانون ولجنـــــ

■ بارك أمناء عموم عدد من الأحزاب والتنظيمات السياسية تصويت البرلمان على قانون الانتخابات.. مطالبين بسرعة إعادة تشكيل اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء من القضاة.
مشددين في أحاديث لـ«الميثاق» على ضرورة البدء الفوري في التحضير لإجراء الانتخابات في الموعد المحدد في 27 أبريل 2011م..
لافتين إلى أن الأهم هو الحرص على إجراء الانتخابات في الموعد المحدد حتى لا يدخل البلد في فراغ دستوري وما يترتب عليه من اختلالات أمنية وسياسية نحن في غنى عنها..
وحذروا من الانجرار خلف دعوات اللقاء المشترك الساعية لتأجيل الانتخابات بحجج ظاهرها الرحمة وباطنها العذاب.

بداية يقول الأخ عبدالعزيز البكير- أمين عام الحزب القومي الاجتماعي: إن تصويت البرلمان على قانون الانتخابات جاء في الوقت المناسب وأن تشكيل اللجنة العليا للانتخابات من القضاة سيكون خطوة ايجابية نحو إجراء الانتخابات البرلمانية في موعدها المحدد في ٢٧ أبريل المقبل..
موضحاً أن هذا هو اقتراح أحزاب المشترك وقد قبلت أحزاب التحالف به لتقطع الطريق على الذين يريدون التمترس خلف طلبات واشتراطات خارج القانون من أجل تعطيل الحياة الديمقراطية والسياسية في البلاد..
وأكد البكير أن الحزب القومي الاجتماعي بكافة قياداته وكوادره مع إعادة تشكيل اللجنة العليا للانتخابات والمضي نحو الاستحقاق الديمقراطي في أبريل المقبل.
لافتاً إلى أن دور لجنة الانتخابات فني وإجرائي وأن نزاهة الانتخابات تأتي من وعي الشعب في حسن الاختيار، وأيضاً من وجود المرشحين ومندوبيهم والرقابة المحلية والدولية التي أكدت في الانتخابات السابقة على نزاهة الانتخابات إلى درجة كبيرة رغم الاشاعات التي يروج لها المشترك.
وقال البكير: إن حملة المشترك التشكيكية بنزاهة الانتخابات دليل على قناعاتهم بالفشل وهو الأمر الذي يجعلهم يتهربون من الانتخابات ويعملون جاهدين من أجل إيصال البلد إلى فراغ دستوري ومن ثم تنفيذ مخططاتهم الرامية إلى تمزيقه.
وطالب أمين عام الحزب القومي القيادة السياسية والمؤتمر الشعبي العام وكافة المواطنين والمنظمات المدنية السعي لإنجاح الانتخابات في الموعد المحدد في ٢٧ أبريل تحت أي ظرف لأن التأجيل يعد التفافاً على إرادة الشعب وانقلاباً على الدستور والقانون مما يدخل البلد في دوامة غير محمودة العواقب.
ولفت إلى أن المشترك بعد أن وقف خلال الفترة الماضية مع دعاة التمزيق والانفصال والتمرد خسر شعبيته فلم يعد لديه إلاّ أن يفكر بطريقة انتحارية- وعليّ وعلى أعدائي- من خلال إثارة النعرات المناطقية والسلالية والقبلية والفئوية نكاية بالحزب الحاكم الذي يحظى بتأييد شعبي كبير.

الانتخابات في موعدها

من جانبه يقول أحمد أبو الفتوح- أمين عام حزب التحرير الشعبي الوحدوي: نحن مع تشكيل اللجنة العليا للانتخابات سواءً من القضاة أو من غيرهم بعد أن صوت البرلمان على قانون الانتخابات فالمهم هو إجراء الانتخابات في موعدها باعتبارها حقاً للشعب وتجسيداً حقيقياً للنهج الديمقراطي التعددي.

مخاطـــر عرقلـــة الانتـــخابـــات على الاقتصـــاد الوطنـــ

■ ربط عدد من الأكاديميين والنقابيين بين إجراء الانتخابات البرلمانية القادمة في موعدها وما تمثله من مصلحة وطنية عليا وعلاقتها بالوضع الاقتصادي ومدى تأثير ذلك إيجاباً في حال أجريت في موعدها أو سلباً إذا عطلتها أو سعت لتعطيلها أحزاب المشترك.
مؤكدين أن إجراء الانتخابات في موعدها تمثل قضية من أهم القضايا في مجال الاستثمار والاقتصاد الوطني، حيث سيشعر المستثمرون بالأمان والطمأنينة وتبشر في الوقت ذاته بوجود أمن واستقرار أو العكس.. فإلى نص الاستطلاع:

□ بدايةً قال الدكتور محمد قحطان – استاذ الاقتصاد بجامعة تعز: إن قضية الانتخابات البرلمانية وإجراءها في موعدها تمثل من أهم القضايا في مجال الاستثمار والاقتصاد الوطني وانعكاسها عليه، لأنه إذا مورست العملية الديمقراطية بالشكل المطلوب سيشعر المستثمرون بالاستقرار والطمأنينة، فوجود انتخابات حرة يعني أنه مؤشر على وجود استقرار سياسي وأمن في البلد، وهذا أمر يهم المستثمرين.

علاقة وترابط

وأضاف: معلوم أن الديمقراطية وإجراء أي انتخابات في موعدها واستقرار الاوضاع السياسية في هذا البلد أو ذاك يؤكد على وجود استقرار في الجانب الامني، وهذا ينعكس بدوره على وجود مناخ ملائم للاستثمار ويتأثر في المقابل الاقتصاد الوطني ايجاباً، حيث تزيد الاستثمارات ويزيد الدخل القومي للبلد وتتحسن معيشة الناس.

مؤكداً أن الجانب السياسي وما يتعلق بتأجيل الانتخابات له أثر سلبي كبير جداً في تدني وتدهور الوضع الاقتصادي.

مضيفاً: أن الاستقرار السياسي وممارسة العملية الديمقراطية في موعدها يعني مساعدة الاقتصاد الوطني على الخروج من حالة التدهور وما يشهده البلد عامة وعلى مستوى معيشة الناس خاصة.

■ د. قحطان: تأجيل الانتخابات سيفاقم الوضع الاقتصادي

■ د. الشجاع: الانتخابات جزء من المكون التنموي

فرصة حقيقية

إلى ذلك قال الحقوقي محمد عبدالرقيب السقاف: يرتبط إجراء الانتخابات البرلمانية في موعدها ارتباطاً وثيقاً بالوضع الاقتصادي، وأي تأجيل أو مماطلة أو تعطيل من قبل أي طرف لهذا الاستحقاق القانوني والدستوري سينعكس سلباً على الجميع- وطناً ومواطنين.

وأضاف: إجراء الانتخابات البرلمانية في موعدها فرصة حقيقية للجميع لإصلاح الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية وخصوصاً أن القيادة السياسية بزعامة فخامة الاخ علي عبدالله صالح- رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام- قد طرح طرحاً وطنياً وشفافاً، مبدياً استعداده للحوار وفتح أي ملف ونقاش أية قضية من قبل أي طرف أو حزب تحت مظلة الدستور والوحدة الوطنية وثوابت الوطن العليا.

مشيراً الى أن الوضع الاقتصادي الذي تعيشه البلاد ينتظر الحكماء والعلماء من كل الأطراف لاتخاذ قرارات شجاعة لحلحلة الأوضاع وإجراء الانتخابات والتفرغ للتنمية وتوفير لقمة العيش للمواطن اليمني بدلاً من المزايدات والمناكفات.

ودعا السقاف جميع شركاء العملية السياسية في الوطن الى ممارسة حقوقهم الدستورية بعيداً عن المزايدات والإضرار بمصالح الوطن والمواطن، والجلوس على طاولة الحوار وعدم ربط الاستحقاقات الدستورية

ـــارك الانتصار للديمقراطية

على المؤتمر لاطلاق القتلة والمجرمين على ذمة قضايا جنائية.
لكن كان لتلك المآسي نهاية وقد قال نواب الشعب أمس الأول كلمتهم وانتصروا للوطن وللديمقراطية وللشعب بالتصويت على قانون الانتخابات وعن أهمية ميلاد هذه المرحلة الجديدة «الميثاق» التقت الفعاليات الوطنية المختلفة.. فإلى الحصيلة:

استطلاع: عارف الشرجبي- عبدالكريم المدي- علي الشعباني

ـــــزاب المعارضة:

ـــــة الانـتخابات هزيمة مبكرة

البكير

النصيري

أبو الفتوح

البكير: المشترك طالب بتشكيل اللجنة من القضاة فقبلنا من أجل الوطن

النصيري: يسعى المشترك لإيجاد فراغ دستوري

أبوالفتوح: لابد من اختيار القضاة المشهود لهم بالنزاهة

وأوضح أن الفقرة (١٢) من مبادرة الاتحاد الأوروبي التي قبل بها المؤتمر الشعبي العام والمشترك وبقية الأحزاب قبل انتخابات ٢٠٠٦م تؤكد على إجراء الانتخابات في موعدها الدستوري، وكان يجب أن تتم الانتخابات البرلمانية في ٢٧ أبريل ٢٠٠٩م غير أن اللقاء المشترك تنصل عن الاتفاق الذي رعاه الاتحاد الأوروبي وحضرته البارونة نيكل نسون وعمل على إيجاد اتفاقيات جديدة كان أخرها اتفاق فبراير والذي بموجبه تم تأجيل الانتخابات البرلمانية..

وأكد أبو الفتوح أن المهم هو إجراء الانتخابات في موعدها، أما إذا ظللنا نلهث خلف اللقاء المشترك فلن نجني غير الاحباط وادخال البلد في متاهات ومشاكل لا حصر لها..

الوقت لايسعفنا!!

إلى ذلك يرى الأخ ناصر النصيري- أمين عام حزب الجبهة الديمقراطية- أن الوقت الذي يفصلنا عن يوم ٢٧ أبريل ٢٠١١م لا يحتمل أي تسويف أو مماطلة ولابد من الإعداد للانتخابات من الآن وإلاّ دخلت البلاد في فراغ دستوري ومؤسسي وما يترتب عليه من اختلالات أمنية وسياسية في البلد.

ولفت إلى أن أحزاب اللقاء المشترك تعمل منذ مدة لإيصال البلد إلى حالة فراغ دستوري للانقلاب على السلطة وتمزيق الوطن حسب أجندة خارجية بدليل أن المشترك تنصل عن الاتفاقات السابقة بما فيها اتفاق فبراير والذي قدم المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني الكثير من التنازلات له ومع ذلك تنصل منها بحجج غير منطقية سواءً بالحوار الوطني الشامل أو بتهيئة الأجواء أو غيرها.

وقال النصيري: إن المشترك لم يعد يمتلك أية شعبية بين الجماهير وإلاّ لما تهرب من الانتخابات ولهذا نجد بعض قياداته تتسكع أمام أبواب السفارات الأجنبية للضغط على الحكومة لتحقيق أهدافها المشبوهة.

ولفت إلى أن الأجواء والظروف اصبحت اليوم ملائمة لإجراء الانتخابات وأن الشعب اليمني صار مقتنعاً بأن المشترك لا يريد إلاّ تدمير الوطن.

واختتم النصيري حديثه بمباركة الخطوة التي قام بها البرلمان من خلال تصويته على قانون الانتخابات الذي يعد من أهم الخطوات التحضيرية لإجراء الانتخابات في موعدها.□

المنظمات المدنية تدعو البرلمان إلى تشكيل لجنة الانتخابات

■ دعا عدد من قادة منظمات المجتمع المدني مجلس النواب الى سرعة التصويت على تشكيل اللجنة العليا للانتخابات من القضاة، وذلك كإجراء حاسم لإجراء الانتخابات البرلمانية في موعدها المحدد في السابع والعشرين من ابريل 2011م، كون ذلك حقاً مكفولاً دستورياً للشعب.. مشيرين إلى أن التصويت على قانون الانتخابات سيجنب البلاد الكثير من الاحتقانات، مؤكدين في أحاديث لـ«الميثاق» أنهم مع القانون ومع تشكيل اللجنة العليا للانتخابات من القضاة كخطوة متقدمة ديمقراطياً كون القضاء معروفاً بأنه مستقل، وهذا ما سينعكس ايجابياً على العملية الديمقراطية في بلادنا.. فإلى حصيلة ما جاء في هذه المادة:

□ بداية قال الاخ عمر مكرم - أمين منتدى الهيصمي الثقافي والفني بمحافظة عدن: اعتقد أن الرسالة المهمة التي توجهها منظمات المجتمع المدني للاخوة في مجلس النواب هي سرعة تشكيل اللجنة العليا للانتخابات بعد أن تم التصويت على قانون الانتخابات، فلابد من البدء الفوري في الإجراءات التشريعية والقانونية لإجراء الانتخابات البرلمانية في موعدها.

معتبراً التأخير في ذلك سيؤدي الى فراغ دستوري وهذا - غير مبرر ولا يستند لأي مصوغ قانوني.. وقال: نحن مع تشكيل لجنة الانتخابات من القضاة.

ويجب أن يدرك الجميع المسؤولية الوطنية وخصوصاً في هذه المرحلة أن يسعوا بشتى الوسائل لتحقيق الاستقرار وأول خطوات الاستقرار هي إجراء العملية الانتخابية في موعدها حتى لا يؤدي التأخير الى إيجاد نوع من الفراغ والبلبلة.

مطلب وطني

□ من جانبه بارك الأخ محمد الجدري - رئيس اتحاد عمال اليمن خطوة البرلمان في تصويت أعضائه على قانون الانتخابات لمافيه مصلحة اليمن والعملية الديمقراطية والاستقرار، مشيراً الى أن هذا القانون قد جاء بناءً على مطلب مسبق تقدمت به أحزاب المشترك.

وقال: هذا القانون حقيقة مهم جداً للوطن والعملية السياسية كونه سيمهد لتشكيل اللجنة العليا للانتخابات من القضاة خاصة وأن القضاء لا سلطة عليه.

اللجنة العليا

□ وفي السياق ذاته أكد الاخ صالح أحمد نائب رئيس منظمة «اليمن أولاً» فرع عدن بأنهم مع تصويت البرلمان على القانون والسعي نحو تشكيل اللجنة العليا للانتخابات من القضاة وإجراء الانتخابات في موعدها.

متمنياً إجراء الاستحقاق الدستوري مع الاتفاق والتوافق الكامل بين المؤتمر الشعبي العام وحلفائه وبقية الأحزاب.

وقال: بدون شك نحن مع التصويت على القانون وإجراء الانتخابات في ٢٧ ابريل ٢٠١١م وفي نفس الوقت نتمنى أن تعود أحزاب المعارضة الى طاولة الحوار ويتم الاتفاق على أهم النقاط الخلافية مع المؤتمر الشعبي العام.

وأقول نحن مع الانتخابات ومع كل الخطوات الدستورية والقانونية التي تؤدي لإجرائها في موعدها.

سرعة التشكيل

□ الى ذلك قال الاخ محمد سالم الحاج - رئيس منتدى الوحدة بأبين: ندعو البرلمان الى سرعة تشكيل اللجنة العليا للانتخابات من القضاة بعد أن صوت البرلمان على قانون الانتخابات حتى تجرى الانتخابات البرلمانية في موعدها دون تأجيل أو مماطلة أو ابتزاز.. مضيفاً: الوطن أهم وأبقى وأغلى من أية مماحكات ومكاسب.. مؤكداً بأنهم مع النية الصادقة للنهوض بالوطن وبسط الأمن وفرض النظام والقانون على الجميع.

أهم خطوة

□ وعلى نفس الصعيد اعتبر الأخ محمد محمد المشعبك النائب الأول لنقابة البريد والاتصالات التصويت على قانون الانتخابات واحدة من أهم الخطوات التي اتخذها البرلمان في السنوات الاخيرة، مشيراً الى أن تشكيل اللجنة العليا من القضاة أمر مهم وانطلاقة استثنائية في الأفق الديمقراطي كون القضاة مستقلين ومحرم تحزبهم.

وقال: نثق في ادراك الاخوة النواب لحساسية المرحلة وضرورة إجراء الاستحقاق الديمقراطي في موعده، لذا فالنتائج ستكون طيبة وتصب في الاتجاه الصحيح..

منوهاً إلى أن التصويت على القانون جاء بمثابة صفعة لتجار المشاكل وعشاق المناكفات الذين يحاولون دوماً تعطيل العملية الديمقراطية وافراغها من محتواها ومرتكزاتها الاساسية.□

ـــــي ومعيشة المواطنين

■ أ. السقاف: يجب التفرغ للتنمية

المتمثلة بالانتخابات بالحوار.

حاجة ماسة

□ من جانبه أكد الكاتب والمحلل السياسي الدكتور عادل الشجاع أن إجراء الانتخابات البرلمانية في موعدها يندرج في إطار المصلحة الوطنية العليا، وهذا ما ينبغي أن تتنبه له مختلف الاحزاب والتنظيمات السياسية.

وقال: إذا مضت اليمن نحو إجراء الانتخابات فهذا يعني في حد ذاته ظاهرة صحية.. مشيراً إلى أن هناك تغليباً للمصلحة الوطنية من قبل المؤتمر الشعبي العام، بما من شأنه إخراج البلاد من المأزق الذي تعاني منه في الوقت الراهن.

وأضاف: الانتخابات البرلمانية تراكم حقيقي للديمقراطية والتعددية الحزبية لابد من الحفاظ عليها، لأنها كانت ومازالت نتاجاً طبيعياً للوحدة الوطنية. وأوضح الدكتور الشجاع أن التراجع عن الانتخابات البرلمانية تراجع عن الديمقراطية والتراجع عن الديمقراطية يعني عدم الولاء للوحدة.

فبلادنا- كما قال- بحاجة ماسة الى الانتخابات النيابية لخلق توافق بين أطراف العملية السياسية ومن خلاله سيكون هناك تمدد حقيقي على الأرض.

الديمقراطية والتنمية

وفيما يخص علاقة الانتخابات بالوضع الاقتصادي وانعكاسها إيجاباً عليه قال: بكل تأكيد الديمقراطية جزء أساسي من مكون التنمية لأنها تعني الاستقرار، والاستقرار يعني التنمية، وبالتالي ستنعكس الانتخابات بصورة مباشرة وإيجابية على الوضع الاقتصادي داخل البلد وستتفرغ كل الاطراف للتنمية، بدلاً من المناكفات السياسية.□